



تصريح صحفي

بشأن مرور ثلاثة وعشرين عامًا على اتفاق الجزائر

يصادف الثاني عشر من ديسمبر الجاري الذكرى الثالثة والعشرين لاتفاق الجزائر، الذي وُقِعَ بين كل من إرتريا وإثيوبيا، والذي بموجبه توقفت الحرب التي كانت دائرة بين البلدين، والتي عرفت في الاعلام بحرب الحدود أو "حرب بادمي"، وراح ضحيتها الآلاف من الشباب الغض من الجانبين.

وقد كان أهم بنود ذلك الاتفاق، إلى جانب الوقف الفوري للحرب، أن يحتكم الطرفان إلى المحكمة الدولية، والتي يصبح قرارها ملزمًا. وقد صدر قرار المحكمة لترسيم الحدود بين البلدين، وفقًا للخرائط التي أرفقت بالقرار. وعلى الرغم من قبول الطرفين بالقرار، من حيث المبدأ، إلا أنه لم ينفذ على الأرض. وفي سياق المماثلة في تنفيذ قرار ترسيم الحدود صيغت حججًا وذرائع مختلفة، خاصة من الجانب الإثيوبي. وقد ظل الأمر معلقًا إلى الفترة التي تولى فيها الدكتور أبي أحمد رئاسة الوزارة في جمهورية إثيوبيا الاتحادية في عام 2018م، حيث أعلن أبي أحمد استعداداه لتنفيذ قرارات المحكمة الدولية بشأن الحدود بين البلدين. لا شك بأن هذا الموقف كان فرصة مواتية لترسيم الحدود بين الدولتين وفق قرار المحكمة الدولية، تمهيدًا لتطبيع العلاقات بين البلدين. ولكن، وبدلًا من ذلك رأينا التحالف بين رئيس وزراء إثيوبيا والنظام الديكتاتوري في إرتريا، والزيارات المكوكية المتبادلة لإسياس وأبي أحمد، توجت بخلق حلف عسكري بينهما أثناء الحرب الضروس التي جرت في شمال إثيوبيا، وخسرفها شعبنا الإرتري الآلاف من أبنائه في حرب لا ناقة له فيها ولا جمل. وها هو اليوم انفرط عقد ذلك الحلف بين النظامين، ونتابع التصريحات الإثيوبية التي تطالب بمنفذ بحري على البحر الأحمر، معتبرين ذلك حق طبيعي لهم. إننا نعتقد جازمين بأن مثل تلك التصريحات من شأنها أن تضع المنطقة برمتها على شفا حرب مدمرة جديدة.

وفي هذا الأثناء صدر تصريح للناطق الرسمي باسم الخارجية الامريكية السيد/ ماثيو ميلر بالأمس بمناسبة ذكرى اتفاق الجزائر بين إرتريا وإثيوبيا، طالب فيه على ضرورة احترام سيادة الدول وفق ما نصت عليه الاتفاقية. واعتبر التصريح احترام سيادة الدول أساسًا لاستقرار المنطقة، مؤكدًا على دعم أمريكا لاتفاق الجزائر وترسيم الحدود وفق قرارات المحكمة الدولية. كما صدر تصريح آخر من الاتحاد الاوروبي نحا نفس منحى تصريح الخارجية الامريكية.

إننا في المجلس الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي، وإذ نثمن عاليًا الموقف الأمريكي والأوروبي الذي يؤكد على التزامهما بقرار المحكمة الدولية الخاص بترسيم الحدود بين إرتريا وإثيوبيا، ومناشدتهما جميع الأطراف باحترام سيادة الدول كضمان لاستقرار المنطقة، نعتبر ذلك رسالة للنظامين في كل من إرتريا وإثيوبيا، ونطالب المجتمع الدولي بممارسة الضغط على الطرفين للامتثال إلى القانون الدولي، والاسراع في عملية ترسيم الحدود لنزع أي فتيل محتمل للصراع بين البلدين ولضمان السيادة الوطنية لكل دولة.

مكتب الإعلام والثقافة

للمجلس الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي

13 ديسمبر 2023